العوامل المعنوية عند السهيليّ وأثرها في المعنى

The Immaterial Factors in Al-Suhaili and Their Impact on Meaning

د.كريم كحول، أستاذ محاضر أ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Karim.kahoul@univ-emir.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المعنوية في النحو العربي من خلال تحليل اختيارات أبي القاسم السهيلي (ت 581هـ) كما وردت في كتابه "نتائج الفكر في النحو"، إذ تمثّل هذه العوامل أحد المفاتيح الأساسية لفهم كيفية تغيّر الإعراب من غير اعتماد على ألفاظ صريحة تدل عليه.

ينطلق البحث من التمييز المعروف بين العامل اللفظي، الذي يُستفاد من صورة لفظية في السياق، والعامل المعنوي الذي يُستنبط من مقتضى المعنى دون وجود مادي في النص. ويعالج البحث تصورات السهيلي حول هذا النوع من العوامل، من خلال استقراء مواضعها في كتابه، ومقارنة آرائه بما ذهب إليه النحاة المشهورون، لا سيما في مدارس البصرة والكوفة.

ويعتمد البحث منهجًا وصفيًا تحليليًا، إذ جُمعت النصوص التي تشير إلى العوامل المعنوية، وتم تحليلها للكشف عن الأسس التي اعتمدها السهيلي في إثبات هذه العوامل، ومدى انسجامها مع المعنى العام للجمل التي وردت فيها، مع تتبع أثرها في التوجيه الإعرابي وتحديد الوظائف النحوية.

وقد أظهرت النتائج أن السهيلي قدّم اجتهادات دقيقة في باب العوامل المعنوية، وأنه لم يكتف بنقل آراء من سبقوه، بل سعى إلى بناء رؤية خاصة تنطلق من المعنى، وتستند إلى تأمل عميق في بنية الجملة ودلالاتها، مما يبرز دور هذه العوامل في ضبط العلاقات النحوية وتفسير الظواهر الإعرابية التي لا تكشف عنها الألفاظ وحدها

الكلمات المفتاحيّة: العوامل المعنوية، السهيلي، نتائج الفكر، السياق، المعنى.

Abstract:
grammatical agents (al-ʿawāmil al-maʿnawiyya) This study investigates abstract the lens of Abū al-Qāsim al-Suhaylī (d. 581 AH), as in Arabic syntax through work Natāʾij al-Fikr fī al-Naḥw. These agents represent a key presented in his understanding syntactic variation without relying on overt linguistic element in .markers

The research begins by distinguishing between verbal agents, which have explicit lexical presence, and abstract agents, which are inferred from context and intended meaning rather than being expressed in the sentence. It examines al-Suhayli's treatment of these agents, analyzing the extent to which his views align with or depart from those of earlier grammarians ،particularly those from the Basran and Kufan schools .

The methodology employed is descriptive and analytical: relevant textual evidence from Natāʾij al-Fikr is collected and interpreted to uncover the principles al-Suhayli used in identifying abstract agents, and how these principles relate to the broader meaning of the syntactic constructions they govern .

The findings reveal that al-Suhayli formulated nuanced and independent insights into the function of abstract agents. He did not merely replicate traditional positions but sought to establish a meaning-based grammatical framework grounded in deep reflection on syntactic structures. These agents, as analyzed by al-Suhayli, play a critical role in explaining syntactic behavior that is not accounted for by explicit lexical cues alone .

Keywords: abstract agents, al-Suhayli, Natāʾij al-Fikr, context, meaning .

مقدمة

لم يكن النحو العربي في نشأته الأولى مجرّد قواعد تُضبط بها أواخر الكلمات، بل كان أداةً لفهم المعنى وتجلية مقاصد الخطاب. ومن هذا المنطلق، أولى النحاة عناية خاصة بمسألة "العامل" بوصفه العنصر المؤثر في تشكيل البنية الإعرابية، مما يعكس تصوّرهم لوجود روابط معنوية أو لفظية تتحكم في العلاقات النحوية بين أجزاء الكلام. ومع تطوّر الدرس النحوي، أخذت نظرية العامل أبعادًا أكثر دقة، فانقسمت العوامل إلى نوعين: عوامل

لفظية تدل على مواضعها الألفاظ، وعوامل معنوية تُستنبط من الدلالة العامة والسياق اللغوي، دون أن يكون لها ما يُقابلها في الظاهر من الكلمات.

وفي هذا الإطار، يُعدّ أبو القاسم السهيلي (ت 581هـ) من الأعلام الذين تعمّقوا في فهم طبيعة هذه العوامل، ولا سيما المعنوية منها، حيث أظهر في كتابه نتائج الفكر في النحو فهمًا متقدّمًا لدور المعنى في توجيه الإعراب. وقد تميزت معالجته للعوامل المعنوية بالدقة والعمق، إذ لم يقتصر على ما تواتر عن النحاة من قبله، بل أبدى آراءً تُعبّر عن منهج خاص، يعتمد على التفسير المعنوي للظواهر النحوية، بما يوضح مركزية المعنى في بنية الجملة.

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على تصوّر السهيلي للعوامل المعنوية، وتتبع أبرز ما أورده في هذا الباب من قضايا وأمثلة، مع تحليلها في ضوء المعايير النحوية السائدة في زمانه. كما يسعى إلى إبراز أثر هذه العوامل في تشكيل المعنى، من خلال تتبع العلاقة بين البنية النحوية والدلالة المستخلصة منها.

وتنطلق هذه الدراسة من التساؤلات الآتية: ما المفهوم الذي تبنّاه السهيلي للعوامل المعنوية؟ ما أبرز النماذج التي ناقشها في هذا الباب؟ وكيف يظهر أثر هذه العوامل في توجيه المعنى الإعرابي داخل الجملة؟ وهل استطاع السهيلي أن يقدم رؤية متمايزة عن سابقيه في هذا المجال؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، عبر استخراج النصوص المرتبطة بالعوامل المعنوية من كتاب نتائج الفكر، ثم دراستها دراسة دقيقة، تقارن بين تصوّر السهيلي وتصوّرات النحاة قبله، بغية الكشف عن إسهامه العلمي في ترسيخ دور المعنى في تفسير الظواهر النحوية.

1-ماهية العامل النحوي:

يُعد مفهوم "العامل" من أبرز المفاتيح التي استعان بها النحويون لفهم النظام الإعرابي في اللغة العربية، إذ شكّل محاولة لتفسير الأسباب الخفية أو الظاهرة التي تؤثر في الشكل الإعرابي للكلمات داخل التركيب.

وقد تطوّرت هذه الفكرة في إطار السعي إلى بناء نسق يربط بين المعنى التركيبي والوظائف الإعرابية، فجعلوا لكل تغير في آخر الكلمة مسببًا يفسّر ذلك التغير، وأطلقوا على هذا المسبب اسم "العامل" [1].

والعامل من الناحية اللغوية على وزن " فاعل" وجذره اللغوي (ع م ل) وهذا الجدر يدل على الفعل والمهنة قال الفيروز آبادي: " العَمَلُ، محرَّكةً: المِهْنَةُ والفِعْلُ، ج: أعْمالٌ. عَمِلَ، كفرِحَ، وأعْمَلَهُ واسْتَعْمَلَهُ غَيْرُه" [2] .

في بدايات التصور النحوي، لم يكن تحديد العامل قائمًا على تعريفات جامدة، بل نشأ من ملاحظة أثر التراكيب في تغير مواقع الكلمات. ومع تطور الدراسة، بدأ النحاة يُعنَون بضبط هذا المفهوم وتقنينه، حتى صار يُعدّ من الأصول المنهجية التي لا غنى عنها في تفسير ظواهر الإعراب[3] .

وقد تنوّعت طرائق تعريفه، لكنها جميعًا دارت حول كونه سببًا في تغيّر إعراب الكلمة، سواء أكان هذا السبب ملفوظًا أو مقدّرًا، ظاهرًا أو مضمرًا[4] .

ويقوم مبدأ العامل على أن الإعراب ليس عشوائيًا، بل تحكمه علاقات وظيفية داخل الجملة، فالمرفوع لا يُرفع إلا بتأثير، والمنصوب لا يُنصب إلا لعلاقة نحوية توجِب ذلك. ومن هنا صار العامل آلية تفسيرية تضبط هذه العلاقات، وتُضفي على الإعراب طابعًا تعليليًا، لا آليًا فقط [5] .

ومن مظاهر تفرّع هذا المفهوم، أن النحاة صنّفوا العوامل بحسب ظهورها أو خفائها، فميّزوا بين العوامل اللفظية التي تحضر في السياق بوضوح، كالأفعال وحروف النصب والجر، وبين العوامل المعنوية التي تُفهم من السياق الكلي أو من مقتضى المعنى، كالعامل في رفع المبتدأ، أو في تقديم الفعل على الفاعل[6] .

ويمثّل هذا التصنيف تدرّجًا في إدراك طبيعة التأثير داخل الجملة، إذ لم يكتف النحاة بتعليل الظواهر بما هو منطوق فقط، بل ذهبوا إلى استكشاف تأثير ما ليس منطوقًا أيضًا، مما يدل على اتساع أفقهم في تأويل الظواهر الإعرابية.

ومع أن بعض المدارس النحوية رجّحت قوة العامل اللفظي، نظرًا لوضوحه وارتباطه بالمبنى، فإن حضور العامل المعنوي في أبواب كثيرة من النحو دلّ على أنه مكوّن لا غنى عنه، خاصة في الجمل الاسمية، أو في المواضع التي لا يتوافر فيها لفظ ظاهر يمكن نسب التأثير الإعرابي إليه [7].

وقد ظل هذا المفهوم محل جدل وتطوير، حتى بلغ في بعض النحاة، كالسهيلي، حدًّا من العمق جعله يُعيد ترتيب بعض القضايا النحوية في ضوء مركزية العامل المعنوي ودوره في إنتاج المعنى.

وهكذا، فإن "العامل" في التصور النحوي العربي ليس مجرد أداة إجرائية، بل هو عنصر نظري معقد، يتداخل فيه اللفظ بالمعنى، والبنية بالوظيفة، والتقعيد بالاستنباط، مما يمنحه بعدًا تحليليًا عميقًا في فهم اللغة وتفسير آلياتها.

2-السهيلي وكتابه نتائج الفكر:

يعدّ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي واحدًا من أبرز أعلام النحو واللغة في الأندلس خلال القرن السادس الهجري. وُلد في بيئة علمية نشطة، اتسمت بازدهار العلوم وتعدد المدارس الفكرية، مما أتاح له فرصة التكوين المعرفي المتين، فقد تلقّى العلم على يد كبار شيوخ عصره، وامتاز بجمعه بين الرواية والدراية، حتى غدا مرجعًا في علوم اللغة والقرآن والحديث والتفسير [8].

عُرف السهيلي بنباهته وعمق فهمه، وتميّز بأسلوب تحليلي دقيق في معالجته للقضايا اللغوية والنحوية، وقد ظهر ذلك جليًا في مؤلفاته التي عكست تنوع اهتماماته وغزارة إنتاجه. ومن أبرز تلك المؤلفات كتابه "نتائج الفكر في النحو"، الذي يُعدّ من الكتب النادرة في بابه، لما

يحويه من آراء دقيقة وملاحظات نحوية معمّقة تدل على استيعاب تام للمدارس النحوية المختلفة [9] .

جاء كتاب نتائج الفكر ليعكس المنهج الخاص للسهيلي في النظر إلى الظواهر النحوية، إذ لم يكتف فيه بتقرير ما توارثه النحاة من قبله، بل سعى إلى الموازنة بين الآراء، والترجيح بينها على أسس عقلية ودلالية، مع نزوع واضح نحو تفسير الظواهر النحوية انطلاقًا من مقتضيات المعنى، لا مجرد الشكل[10] .

وينفرد هذا الكتاب بتناوله العديد من القضايا النحوية الحساسة، مثل مفهوم العامل، وأثره في توجيه الإعراب، بالإضافة إلى قضايا تتعلق بالتقديم والتأخير، والحذف والتقدير، وغيرها من الأبواب التي استثمرها السهيلي في بيان منهجه القائم على التدقيق والتحليل.

وقد نال نتائج الفكر مكانة معتبرة بين كتب النحو، لما فيه من جمع بين التراث النحوي ودقة النظر، كما أنه مثّل شاهدًا على نضج التفكير النحوي في الأندلس، وامتد تأثيره إلى من جاء بعده من النحاة الذين استفادوا من استنباطاته الدقيقة وتوجيهاته المحكمة.

أما عن وفاته، فقد توفي السهيلي في مدينة مراكش، وقد اختلفت الروايات في تاريخ وفاته، فقيل إنه توفي سنة 581هـ، وقيل أيضًا 583هـ، إلا أن الثابت أن أثره العلمي ظل حيًّا في كتب اللغة والنحو والتفسير، وأنه كان من النماذج النادرة التي جمعت بين المعرفة المتخصصة والنظر العميق[11]

3-أثر العوامل المعنوية عند السهيلي في المعنى:

تُعدّ العوامل المعنوية من القضايا التي تباينت فيها آراء النحويين، بين من أنكرها أو قلّل من شأنها، وبين من منحها صلاحية التأثير في الإعراب رغم غياب اللفظ الظاهر.

والسهيلي من القائلين بأثر هذه العوامل، بل إنه سعى إلى تعزيز مكانتها في التحليل النحوي من خلال تطبيقات دقيقة على أبواب متعددة، وبيّن كيف أن المعنى قد يكون أحيانًا أقوى أثرا من اللفظ. وتتجلى هذه الرؤية في كتابه نتائج الفكر، حيث قدّم تصورًا متماسكًا

لدور هذه العوامل في التوجيه الإعرابي، ووازن بين مذهبه ومذاهب النحاة الآخرين، ولا سيما في المسائل التي يكثر فيها التقدير.

وقد ذكر السهيلي العوامل المعنوية في كتابه وانقسمت حسب ما وقفنا عليه إلى عاملين للرفع، وعامل للنصب، وألحق بها عاملًا عامًا يُعمَل به في التوابع، وهو التبعية، ونفصّلها وفق الأبواب النحوية التي وردت عنده:

أولًا: الإخبار

-موقف النحاة:

ذهب جمهور النحاة، وعلى رأسهم البصريون، إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، أي بمجرد وقوعه أول الكلام متجردًا عن العوامل اللفظية[12].

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان معًا، أي أن كلاً منهما رافع مرفوع في آنٍ واحد، وهو ما عبّر عنه ابن مالك بقوله:

وقال أهل الكوفة: الجزءان قد.... ترافعا، وذا ضعيف المستند[13]

-موقف السهيلي:

يرى السهيلي أن العامل في المبتدأ هو "الإخبار"، أي كونه محكوما عليه، أو مخبرًا عنه، فقال: "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه، لآن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها"[14].

وهو بذلك يُقرّ بأن سبب رفع المبتدأ نابع من وظيفته المعنوية داخل الجملة، إذ هو المحور الذي يُلقى عليه الحكم، ويبدأ به المتكلم.

-أثره في المعنى:

يُعطي هذا التصور بعدًا وظيفيًا للمبتدأ، فرفعه ليس عشوائيًا ولا اصطناعيًا، بل هو مرتبط بدوره في الجملة بوصفه "المتكلم عنه". وهذا يعزز فهمًا طبيعيًا للجملة الاسمية: فالمعنى يبدأ باسم يُخبر عنه، لذلك يستحق الرفع.

ثانيًا: الوقوع موقع الاسم

-موقف النحاة:

جمهور البصريين[15] يرون أن الفعل المضارع يُرفع لأنه "وقع موقع الاسم"، أي يقع موقعا يقع فيه الاسم، مثل أن يكون مبتدأ أو خبرًا.

وذهب الكوفيون[16] إلى أن المضارع يُرفع بسبب تجرده من أدوات النصب والجزم، وليس لكونه وقع موقع الاسم.

-موقف السهيلي:

وافق السهيلي مذهب البصريين، وصرح بأن الفعل المضارع يُرفع بسبب وقوعه موقع الاسم، حيث قال: " ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعاً، ورفعه – لا شك – بعامل، وذلك العامل – في قولهم – هو وقوعه موقع الاسم " [17].

-أثره في المعنى:

هذا الربط بين موضع المضارع في الجملة ورفعِه يُظهر أن الرفع لا يكون لمجرد الخلو من أدوات النصب أو الجزم، بل لأن الفعل يؤدي وظيفة تركيبية تعادل ما يؤديه الاسم. وبالتالي فإن المعنى هو المحدد الأصيل لعلامة الإعراب.

ثالثًا: القصد إليه (عامل النصب)

يعد السهيلي من أكثر من ناصروا هذا العامل، واعتبره بديلاً عن كثير من التقديرات التي امتلأ بها النحو، وهو في ذلك متأثر بشيخه ابن الطراوة.

ومفاد هذا العامل أن النصب في بعض المواضع إنما يكون بسبب توجيه المتكلم اهتمامه إلى اسم معين، دون حاجة إلى تقدير فعل.

الباب الأول: باب النداء

-مذاهب النحاة[18] :

*الجمهور: العامل فعل مضمر وجوبًا، تقديره "أدعو" أو "أنادي".

*أبو علي الفارسي: العامل هو أداة النداء، باعتبارها نائبًا عن الفعل.

*بعضهم: أدوات النداء نفسها أفعال.

-السهيلي:

خالف السهيلي الجميع، فقال إن المنادى منصوب بالقصد إليه فقط، أي لأن المتكلم وجه الخطاب نحوه. واحتج بأن حذف أداة النداء لا يمنع بقاء النصب، كما في قولهم: "زيد أقبل" يقول السهيلي: " والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى، ... والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: أنه منصوب.

ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه نحو: " صاحب زيد أقبل "، و (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) وإن كان مبنياً عندهم.

فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل" [19]

-أثره في المعنى:

يعني هذا أن المنادى يستحق النصب لأنه محور النداء ومقصود الخطاب، دون أن يفتقر إلى عامل لفظي ظاهر أو مقدر.

الباب الثاني: باب الاشتغال

مذاهب النحاة[20] :

*البصريون: الاسم المشغول عنه منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور.

*الكوفيون: منصوب بالفعل المذكور نفسه.

*المحققون: مع البصريين في الغالب.

-السهيلي:

يرى السهيلي أن الاسم المشغول عنه منصوب بالقصد إليه، لا بفعل محذوف. فـ"زيدًا ضربته" لا تحتاج إلى تقدير "ضربتُ زيدًا"، لأن المقصود هو إبراز "زيدًا"، وبالتالي فإن القصد كافٍ لنصبه [21] .

-أثره في المعنى:

يحذف السهيلي التقدير الذي رآه كثير من النحاة مرهقًا، ويكتفي بنيّة المتكلم في إبراز الاسم، مما يمنح المعنى دورًا أساسيا في توجيه الإعراب.

الباب الثالث: باب المفعول المطلق

-مذاهب النحاة:

*جمهور النحاة: المفعول المطلق منصوب بفعل محذوف من لفظه أو معناه.

*سيبويه: يُضمر الفعل المتروك إظهاره، ويجعل "سبحان" مفعولًا مطلقًا منصوبًا بذلك الفعل المحذوف [22].

-السهيلي:

يرى السهيلي أن مثل هذه المصادر (سبحان، ويح، ويل) لا تحتاج إلى فعل، بل تنتصب بالقصد إلى ذكرها. وهي أسماء مستقلة تعبر عن معنى محدد بذاتها، والنصب فيها هو لتعظيم معناها أو التحذير به، دون توسط فعل [23] .

-أثره في المعنى:

يؤكد السهيلي أن النصب يجيء لأن المتكلم أراد أن يذكر هذه الكلمة بوصفها موضوعًا قائمًا بذاته، وهذا يُعطي للكلمة مكانة مركزية في الجملة.

الباب الرابع: باب المفعول به (عند التقديم)

-مذاهب النحاة:

*الجمهور: المفعول به يقدم على فعله وفاعله ويُنصب بالفعل المذكور.

*بعض الكوفيين: يجوز تقديم المعمول على عامله إن اقتضاه المعنى.

-السهيلي:

يرى السهيلي أن المفعول المقدم ليس منصوبًا بالفعل، لأن الفعل قد استوفى فاعله، فلا يمكنه أن ينصب مفعولًا آخر قدّمه المتكلم. ولذلك قال إن "زيدًا ضربت" منصوب بالقصد إليه، لأن المتكلم أراد تقديمه لذاته [24].

-أثره في المعنى:

يجعل السهيلي النصب ناتجًا عن إرادة المتكلم إبراز الاسم في موضع التقدم، مما يُظهر عناية خاصة بالمفعول.

رابعًا: التبعية

يرى السهيلي أن التبعية عامل معنوي يعمل في النعت، والبدل، والتوكيد، والخبر.

فقال في النعت: " تقدم في صدر هذا الفصل العامل في النعت، وفيه قولان:

أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وكان سيبويه إلى هذا ذهب حين منع أن يجمع بين نعتي الاسمين إذا اتفق إعرابهما واختلف العامل فيهما نحو: جاء زيد وهذا محمد العاقلان.

وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأما الظروف فمن دليل آخر.

وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه نقص لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما، لأن العامل في النعت – وإن كان معنوياً – فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكان الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، ولو لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو هو في المعنى" [25].

–مذاهب النحاة[26]. :

*سيبويه: العامل في النعت هو نفس العامل في المنعوت.

*الخليل والأخفش وابن خروف: النعت تابع في المعنى فقط.

في البدل والتوكيد: اختلف النحاة، فمنهم من قال بعامل محذوف، ومنهم من قال إن العامل هو نفس العامل في المتبوع.

–السهيلي:

يؤيد القول بأن العامل في النعت معنوي لا لفظي، أي أن النعت يتبع المنعوت لأن معناه مرتبط به. وعلل ذلك بأنه لا يصح للنعت أن يتقدمه، كما لا يصح للفعل أن يعمل في شيء لا يليه. وعمم هذا القول على التوكيد والبدل والخبر.

-أثره في المعنى:

يجعل التوابع خاضعة لعلاقات معنوية تربطها بالمتبوع، فيغدو رفعها أو نصبها نتيجة اقترانها بمعناها، لا باقترانها بعامل لفظي.

يتضح من خلال هذه العوامل أن السهيلي قدّم تصورًا متماسكًا للعوامل المعنوية، يجعل منها ركائز لفهم الإعراب بناءً على المعنى، لا على اللفظ الظاهر وحده. وقد استطاع أن يوازن بين مذهب المتكلمين بالتقدير ومذهب الذين يجعلون المعنى هو الحاكم، فكان منحازًا إلى البساطة والوضوح، متجنبًا التقديرات البعيدة، ومستندًا إلى ما يفهم من التركيب مباشرة. وهذا يجعل من العوامل المعنوية عنده أدوات تفسيرية أصيلة يمكن الاستعانة بها لفهم النحو على ضوء وظائف الكلام.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن تصور السهيلي للعوامل المعنوية ينبني على نظر دقيق في بنية المعنى ووظائف التراكيب، لا على مجرد استقراء صور الإعراب وتقدير المحذوفات. فقد أعاد النظر في أبواب نحوية كثيرة، محاولًا تحريرها من سلطة العوامل اللفظية وتكلفات التقدير، فجعل من العلاقة بين عناصر الجملة علاقة دلالية في أصلها، حيث يكون الموقع أو التقديم أو القصد أو الإسناد هو ما يُكسب الكلمة وظيفتها الإعرابية. وقد بيّن أن كثيرًا من المواطن التي لجأ فيها النحاة إلى تقدير فعل محذوف أو اعتماد عامل لفظي بعيد، يمكن تفسيرها بعامل معنوي قائم في السياق، تُفهم دلالته من جهة التركيب لا من جهة النطق. وهذا الطرح يُعيد الاعتبار إلى مبدأ المعنى في النحو العربي، ويُبرز إمكان تجاوز الصنعة اللفظية نحو فهم أكثر اتصالًا بآليات التعبير الحقيقي. فالعامل عند السهيلي ليس قوة خفية تعمل من وراء الحجب، بل هو سِمة من سمات الكلام نفسه، تتبع من وظيفته وموضعه وقيمته في الخطاب، وهذا ما يمنح تصوره طابعًا تفسيريًا يتجاوز حدود الإعراب إلى تفسير المعنى ذاته، في صورته اللغوية والسياقية.

[1] ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، ص73.

[2] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص1036.

[3] ينظر: الحلواني، أصول النحو العربي، ص137.

[4] ينظر: أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج2، ص1555.

5 ينظر: رياض الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، ص7.

6 ينظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص83

[7] ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص114.

[8] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص81.

[9] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ، ج3، ص143.

[10] ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص25.

11 ينظر: ابن خلكان، المصدر نفسه، ج3، ص144، وأبو جعفر الضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، ص367.

[12] ينظر:ابن جني، اللمع، ص25، ابن مالك، الألفية، ص86، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية، ج1، ص200،

[13]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص334.

[14] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص312.

[15] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف ، ج2، ص448، والجرجاني، المصدر نفسه ، ص317.

[16] ينظر: ابن الأنباري، المصدر نفسه ، ج2، ص448، والجرجاني، المصدر نفسه ، ص317.

[17] ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص62.

[18]ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص32، وابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص3.

[19] المصدر السابق، ص61-62.

[20] ينظر : ابن الأنباري، المصدر نفسه، ج1، ص69-70.

[21] السهيلي، المصدر نفسه ، ص 57.

[22] سيبويه، الكتاب، ج1، ص322.

[23] السهيلي، المصدر نفسه، ص57.

[24] ينظر: السهيلي، المصدر نفسه ، ص57-58.

[25] ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص181.

[26] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص142.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد مختار عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1429 هـ - 2008 م.
- ابن الأنباري(أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ- 2003م.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، 471هـ)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان، 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، دط، دت.
- الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2011م.
- ابن الخشّاب (أبو محمد، عبد الله بن أحمد، 567هـ)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392هـ -1962م.
- ابن خلكان (أبو العباس، أحمد بن محمد، 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، دط.
- رياض الخوام، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، السعودية، دط، 2014م.
- السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، 581هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992 م.
- سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م.

- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، 911هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، دط، دت.
- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، دط، دت.
- الضبي(أحمد بن يحيى، 599هـ)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، دار الكاتب العربي – القاهرة، دط، 1967 م.
- ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد، 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دط، دت.
- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، 1426 هـ – 2005م.
- القفطي(أبو الحسن علي بن يوسف، 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ..
- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، 672هـ)، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، تحقيق: سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر، الرياض، دط، دت.
- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، دت.
- محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1405هـ-1985م.